

قصد الاستسباب بالحيوة والعلم فليجهدوا القصد ولو تجدد الامثال اما
الارادة فلا تنها عن القصد فلا يصدق عليه عين القصد فلا يصدق عليه ان
مخلوق يخلق عند القصد فان قصد العبد فعل الخير خلق الله قوته قدرته الطبيعية
فان قصد فعل الشر خلق قدرته الشد فكان هو اى العبد المصنوع فعل الخير
فيستحق العبد الثم والعقاب لتضييق قدرته الخير ولم يصدق قدرته الى الشر
فهذا اى لتضييق العبد لهم كما فرين بانهم لا يستطيعون السمع اذ المراد نفي
حقيقة القدرة لا نفي الاسباب والالات لانها كانت ثابتة لهم وانما المنع من حقيقة
القدرة التي تتعلق بالفعل بما يتصوره الاستطاعة السمع اذ الزم بل هو بالانضمام
حقيقة القدرة وانعدام حقيقة القدرة فيكون بتضييقه لتقتالهم بضد ما
يهم اى لا يقصدون كلام الله في وجه التامل بل يهتمون على وجه العناد والانتها
واذا كانت الاستطاعة عرضا وجب ان يكون مقارنته بالفعل بالزمان لا سابقا
اي على الفعل والاى وان لم يكن مقارنته للفعل لزم وقوع الفعل بالاستطاعة وقد
عليه لما تم تعجيل لزم من امتناع بقاء العرض فان قيل من طرف المعترلة الواسم
المتأخر بقاء العرض يعني لان اول الاحتمال بقاء العرض في الزمانين ولو لم يكن كحال
بقاء الاعراض باعيانها وانحصارها فلان الزمان في امكان تجدد الامثال عقيب الزوال
اي زوال الاعراض فمن اين يلزم وقوع الفعل بدون القدرة الاستتمام للاكثار
فيكون المعنى لا يلزم وقوع الفعل بدون القدرة لانه بالقدرة الحاصلة بعد زوال
القدرة الاول قلنا انما تدعى لزوم ذكر اى وقوع الفعل بالاستطاعة وقدرة
اذا كانت القدرة التي بها الفعل هي القدرة السابقة لان القدرة التي بها الفعل
اذا كانت القدرة السابقة على الفعل والحالات العرض لا يثبت في الزمانين فيلزم
وقوع الفعل بالقدرة وانما اذا جعلت هو اى القدرة التي بها الفعل المذكور

ط
د

التجدد والمفارقة للفعل فقد اعترفت بان القدرة التي بها الفعل لا يكون القدرة
الامثلة فيلزم نفي من ذهبكم هو ان القدرة التي بها الفعل يكون سابقة عليه
لا مقارنته اياها ثم ادعتهم ان لا بد لها اى القدرة المؤثرة من امثال سابقة
حتى لا يمكن الفعل يعني ان ادعتهم ان الفعل لا يمكن ان يحصل باول ما يحدث
من القدرة لانها ضيقة فلا بد للقدرة التي بها الفعل من امثال سابقة حتى
يتقوى القدرة فيها يمكن الفعل بها فالحاصل ان القدرة التي بها الفعل
يتوقف في حصول الفعل بها على امثال سابقة لانها لو لم يتوقف عليها كانت
هي اول ما يحدث ثم لا يحصل الفعل بها فيحتاج الى قدرة اخرى حتى يحصل بها
الفعل ويكون مع من امثال سابقة وانما لم تدعى ان لا بد من بقاء القدرة لانه قد ثبت
انها عرض لا يبق مع ان البقاء لا يوجب تقويتها فافهم باول ما يحدث من القدرة من بقاء
ما يعنى لا يمكن حدوث القدرة او لا بل لا بد من بقاء القدرة او قدرته اخرى حتى
يكن الفعل باول القدرة فعلمكم البيان فاذا لم يثبتوا فيكون الفعل بالقدرة المقارنة
للفعل فقط لان ظاهر ان الفعل لا يحصل بدون القدرة وانما يقال جوابا عن
القول فان قيل هذا استدلال على الاستطاعة مع الفعل على تقدير تسليم بقاء القدرة
وما ذكر اول استدلال على تقدير امتناع بقاء القدرة لو فرضنا بقاء القدرة انما
الى ان اى وقت الفعل والفرق بين ان واقفان الان بالزمان الذي ثبت فيه والآن
هو الزمان الذي قبل الذي ثبت فيه وهو الامة السابقة على سائر الامثلة لا
واما يستعان ببقاء الاعراض في الزمانين باعيانها وانحصارها هذا لترديد المقارنة
من طرفها لانه فان قالوا اى المقارنة بخوارزمية الفعل بها اى بسبب القدرة في
الحالات الاولي في اول حدوث فقد تروا مذهبهم ووجه الايلزج بسبب القدرة
على الفعل مع ان مذهبكم كذلك حيث جوزوا مقارنته الفعل القدرة وان قالوا

شأن